

ملف المناصرة

رضا بن عثمان

Rida Benotmane

خارج الاحتجاز المغرب

رضا بن عثمان صحفي وكاتب وعضو في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان. قضى ثمانية عشر شهرًا في سجن العرجات 1 بسبب منشورات على فيسبوك ومقاطع على يوتيوب انتقد فيها السلطات، وهي المرة الثانية التي يُسجن فيها بسبب تعليقاته على الإنترنت.

هيومينا.

أعدّته هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية · 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2026

رقم الملف HM-MA-2026-006

01

القضية في دقيقة

رضا بن عثمان صحفي وكاتب وعضو في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان. قضى ثمانية عشر شهرًا في سجن العرجات 1 بسبب منشورات على فيسبوك ومقاطع على يوتيوب انتقد فيها السلطات، وهي المرة الثانية التي يُسجن فيها بسبب تعليقاته على الإنترنت.

الحالة	**خارج الاحتجاز**
تاريخ القبض	**9 سبتمبر/أيلول 2022**
الدولة	**المغرب**
الحكم	**السجن 18 شهرًا وغرامة قدرها 5,000 درهم مغربي (نحو 450 يورو)، في الاستئناف، بعد حكم ابتدائي بالسجن ثلاث سنوات.**
التهم	**إهانة المؤسسات الدستورية** **التشهير بهيئة منظمة قانونًا** **تحقير موظفين عموميين أثناء قيامهم بمهامهم** **نشر ادعاءات كاذبة دون إذن**

نطالب السلطات بما يلي:

مطالبنا

01 إلغاء الحكم وإسقاط أي تهم ما زالت مسجلة ضد رضا بن عثمان بسبب العمل السلمي في مجال حقوق الإنسان.

02 التأكيد علنًا أنه لا توجد أي قيود متبقية على السفر أو المال أو العمل تخص رضا بن عثمان بسبب هذه القضية.

03 ضمان قدرة رضا بن عثمان على استئناف هذا العمل دون مراقبة أو استدعاء أو انتقام.

04 تقديم إنصاف فعّال عن فترة الحرمان من الحرية السابقة.

آخر مستجدات القضية
امسحوا الرمز أو زوروا الصفحة:
https://humena.org/ar/defenders/rida-benotmane/

02

الانتهاكات الموثقة

	المعيار الدولي
الاحتجاز التعسفي	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9
تجريم التضامن	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 21 و22 إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 5
الحرمان من الدفاع القانوني	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14(3)
المضايقة القضائية	إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12
انتهاك حرية الصحافة	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 19
المحاكمة غير العادلة	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14

03

مسار القضية

2007

الطعن: تأييد الحكم

إدانته استئنافيًا والحكم بسجنه أربع سنوات

أدانته محكمة الاستئناف بتهمتي «الإشادة بالإرهاب» و«الإساءة إلى شخص الملك» بسبب تعليقاته على الإنترنت، وقضى أربع سنوات في السجن.

20 يناير/كانون الثاني 2007

اعتقال

أول اعتقال بسبب تعليقات على الإنترنت

اعتُقل بن عثمان بسبب تعليقات على الإنترنت تندّد بالتعذيب في مراكز الاحتجاز السرية. وقضى أربع سنوات في السجن.

2011

إفراج

الإفراج بعد قضاء حكم بالسجن أربع سنوات

أُفرج عن بن عثمان بعد قضائه حكمًا بالسجن أربع سنوات بتهمتي «الإشادة بالإرهاب» و«الإساءة إلى شخص الملك».

2021

نشاط المدافع أو المدافعة

نشر دعوات إلى الاحتجاج

نشر بن عثمان تعليقات على فيسبوك تدعو إلى مسيرة عامة ضد تجاوزات قوات الأمن، ورفع مقطعي فيديو على يوتيوب ينتقد فيهما السلطات.

9 سبتمبر/أيلول 2022

اعتقال

اعتقاله بعد استدعاء من الشرطة

استدعت الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بن عثمان إلى الدار البيضاء واعتقلته. وحُقّق معه دون حضور محاميه.

7 نوفمبر/تشرين الثاني 2022

إدانة

الإدانة في المرحلة الابتدائية

قضت المحكمة الابتدائية بالرباط بسجن بن عثمان ثلاث سنوات وتغريمه 5,000 درهم بتهمة «إهانة المؤسسات الدستورية». وصدر الحكم في غيابه.

16 يناير/كانون الثاني 2023

جلسة محاكمة

تأجيل أولى جلسات الاستئناف

أُجّلت جلسة الاستئناف المقررة، ثم أُجّلت مرة أخرى في 30 يناير/كانون الثاني 2023.

13 فبراير/شباط 2023

جلسة محاكمة

انعقاد جلسة الاستئناف

مثل بن عثمان أمام محكمة الاستئناف بالرباط. ودفع محاموه بوجود أخطاء إجرائية وطالبوا ببطلان الحكم الابتدائي.

22 فبراير/شباط 2023

الطعن: تخفيف العقوبة

تخفيف الحكم في الاستئناف

خفّضت محكمة الاستئناف بالرباط الحكم إلى ثمانية عشر شهرًا، لكنها أيّدت الإدانة بموجب عدة فصول من القانون الجنائي.

9 مارس/آذار 2024

إفراج

الإفراج بعد قضاء كامل مدة الحكم

أُفرج عن بن عثمان من سجن العرجات 1 بالرباط بعد قضائه كامل مدة الحكم البالغة ثمانية عشر شهرًا.

13 يناير/كانون الثاني 2025

سياق

عرض قضيته على اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

طلبت منظمة منّا لحقوق الإنسان من اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة النظر في قضية رضا بن عثمان.

04

القصة كاملة

الخلفية والعمل

رضا بن عثمان صحفي وكاتب وراصد لحقوق الإنسان مقيم في المغرب. وهو عضو في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وجمعية الحرية الآن. ويتمحور عمله حول توثيق انتهاكات الدولة، والدفاع عن حقوق المعتقلين، وإيصال أصوات المعارضة في مناخ يُعاقب فيه انتقاد الدولة بعقوبات شديدة.

وبين 2007 و2011، قضى بن عثمان أربع سنوات في السجن بسبب تعليقات نشرها على الإنترنت ندّد فيها بالتعذيب في مراكز الاحتجاز السرية. وأدانته السلطات في الاستئناف بتهمتي «الإشادة بالإرهاب»، وهي جريمة تُعرَّف بأنها التفاعل الإيجابي مع عمل إرهابي، و«الإساءة إلى شخص الملك». ونشأت التهم كليًا من كتاباته على الإنترنت. وبعد الإفراج عنه، استأنف عمله الحقوقي وواصل استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتوثيق الانتهاكات وحشد التحرك العام.

القبض

في 2021، نشر بن عثمان تعليقات على فيسبوك ويوتيوب انتقد فيها قوات الأمن ودعا إلى مظاهرات عامة ضد انتهاكات حقوق الإنسان. ودعا أحد منشوراته على فيسبوك صراحةً إلى مسيرة احتجاجًا على انتهاكات السلطات. وعرض مقطعا فيديو على يوتيوب مظالم ضد الدولة، مردّدين موضوعات طالما تناولها في عمله الصحفي ومناصرته.

وفي 9 سبتمبر/أيلول 2022، استدعت الفرقة الوطنية للشرطة القضائية في الدار البيضاء بن عثمان للاستجواب. وقُبض عليه في اليوم نفسه. واستجوبه الضباط في غياب محاميه. وتركّز الاستجواب على منشور فيسبوك الداعي إلى المسيرة ومقطعي الفيديو على يوتيوب. ووُضع رسميًا رهن الاحتجاز ونُقل إلى الرباط لمواجهة الملاحقة القضائية.

الإجراءات القضائية

في 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، حكمت المحكمة الابتدائية في الرباط على بن عثمان بالسجن ثلاث سنوات وغرامة قدرها 5,000 درهم مغربي (نحو 450 يورو). وأدانته المحكمة بتهمة «إهانة المؤسسات الدستورية». وصدر الحكم في غيابه. وتركّزت الإجراءات حصرًا على تصريحاته على الإنترنت.

وطعن فريق دفاع بن عثمان في الإدانة لأسباب إجرائية متعددة. ودفع بأن الأخطاء شابت كل مراحل القضية: القبض نفسه، وسير التحقيق، والاستجواب في غياب المحامي، والتكييف القانوني للجرائم المنسوبة إليه. كما دفع بأن القاضي الابتدائي لم يتناول الدفوع الإجرائية التي أثارها الدفاع. وكان الاستئناف مقررًا في 16 يناير/كانون الثاني 2023، لكنه أُجّل مرتين قبل أن تنعقد المحكمة في 13 فبراير/شباط 2023.

وفي جلسة الاستئناف، قدّم محامو الدفاع دفوعًا لإبطال الحكم الابتدائي على أساس تعارضه مع المادة 751 من قانون المسطرة الجنائية. وحثّوا المحكمة على إلغاء الحكم قبل الانتقال إلى النظر في الموضوع. وفي 22 فبراير/شباط 2023، خفّضت محكمة الاستئناف بالرباط الحكم إلى ثمانية عشر شهرًا لكنها أيّدت الإدانة. ووردت التهم في الاستئناف على أنها «التشهير بهيئة منظمة قانونًا» و«تحقير موظفين عموميين أثناء قيامهم بمهامهم» و«نشر ادعاءات كاذبة دون إذن» بموجب المواد 263 و265 و266 و447(2) من القانون الجنائي المغربي.

الاحتجاز والإفراج

احتُجز بن عثمان في سجن العرجات 1 بالرباط. وقضى مدة الحكم المخفّف كاملة دون أي تخفيض. وفي 9 مارس/آذار 2024، أُفرج

عنه بعد ثمانية عشر شهرًا من الاحتجاز. وفي يناير/كانون الثاني 2025 عرضت منظمة منّا لحقوق الإنسان قضيته على اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

نمط القمع

تعكس قضية بن عثمان نمطًا مستمرًا من تجريم التعبير على الإنترنت في المغرب. فملاحقته عام 2022 بسبب منشورات على فيسبوك ومقاطع فيديو على يوتيوب تحاكي التهم التي زجّت به في السجن قبل عقد من الزمن. وتؤكد دورة القبض والإدانة بجرائم مرتبطة بالتعبير والسجن استمرار المضايقة القضائية لمن يوثّقون انتهاكات الدولة أو يطالبون بالمساءلة العامة. وأغلق الإفراج عنه في مارس/آذار 2024 فصلًا من هذا النمط، لكنه لم يُنهِ القمع الأوسع الذي لا يزال يطبع البيئة التي يعمل فيها الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان في البلاد.

05

نموذج رسالة

الرسالة بالإنجليزية، وهي اللغة التي تعمل بها أغلب الجهات المرسلة إليها.

انسخوها وعدّلوها وأرسلوها من بريدكم الخاص.

Your Excellency,

I am writing about the case of Rida Benotmane, journalist, author, and human rights monitor with the Moroccan Association for Human Rights and Freedom Now in Morocco, who has been released. I am writing to ask that the case be closed properly and that no further reprisal follows.

In brief: Rida Benotmane is a journalist, author, and member of the Moroccan Association for Human Rights. He served eighteen months in Laarjat 1 prison for Facebook posts and YouTube videos criticising authorities, his second imprisonment for online commentary.

I respectfully urge your authorities to:
1. Quash the conviction and drop any charges that remain on record against Rida Benotmane in connection with peaceful human rights work;
2. Confirm publicly that Rida Benotmane faces no residual travel, financial, or professional restriction arising from this case;
3. Guarantee that Rida Benotmane can resume that work without surveillance, summons, or further reprisal;
4. Provide effective remedy for the period of deprivation of liberty already served.

I will continue to follow this case until the record against Rida Benotmane is cleared and no reprisal remains.

Respectfully,

[Your name]
[Your city, country]
9 November 2026